

أولاً: الشخصية القانونية والمسؤولية الدولية

الشخصية القانونية: هي الأهلية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات . تم الجسم بفتوى محكمة العدل الدولية عام 1949 ، التي أكدت أن الأمم المتحدة تتمتع بشخصية دولية موضوعية

هذه الشخصية ذات طابع **وظيفي** ومحدودة المجال مبدأ التخصص

النتائج: تمنح الشخصية للمنظمة الحق في التعاقد والتتمتع بالمتاعا والحقوق ، والمسؤولية القانونية.

المسؤولية الدولية: تنطبق القواعد العامة للمسؤولية الدولية للدولة، مثل ضرورة وجود عمل غير مشروع وإمكان نسبته للمنظمة . يجب استنفاد طرق الطعن الداخلية

مثال عملي: توسيع مطالبات رعايا الدول الأخرى عن أضرار عمليات الأمم المتحدة في الكونغو

ثانياً: العضوية في المنظمات الدولية

أنواع العضوية:

العضوية الأصلية: للدول التي اشتراك في وضع الوثيقة المؤسسة

العضوية بالانضمام: تخضع لشروط موضوعية (سياسية - جغرافية - وإجرائية) (توصية مجلس الأمن وقرار الجمعية العامة

• فقدان العضوية:

- الانسحاب: لا يجوز إلا بنص، ويُخضع لقيود (كفترة تهدئة 3-4 سنوات، والإخطار سنة واحدة).
- وقف العضوية (التعليق): إنهاء مؤقت لحرمان الدولة من حقوقها ومزاياها
- الفصل: إنهاء إيجابي للعضوية لخرق أحكام الوثيقة (المادة السادسة).
- فقدان صفة الدولة: بسبب الاندماج (ألمانيا الشرقية 1990) أو الانفصال (سوريا ومصر 1991).

ثالثاً: الأجهزة والسلطات في المنظمات الدولية
1. الأمين العام والأجهزة الثانوية

- الأمين العام: يشارك في اجتماعات الأجهزة، ويبدي وجهة نظره، ويقترح الوسائل لتحقيق الأهداف، ويسوي المشاكل بين الدول الأعضاء . يقدم تقارير سنوية وخاصة إلى الجهاز التشريعي (الجمعية العامة)
 - الأجهزة الثانوية: تنشأ بقرار من الأجهزة الرئيسية (مثل الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) لمساعدتها في مهامها الإدارية أو الفنية أو القضائية
- 2. سلطات المنظمات الدولية**
- 1. سلطة البحث والدراسة:

◦ تم عبر الأبحاث الداخلية، وعقد المؤتمرات الدولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 1946، وطلب التقارير من الدول الأعضاء

◦ الدول في المنظمات السياسية (كالأمم المتحدة) غالباً ما ترفض التقييد بهذا الالتزام طالب بإرسال معلومات دورية عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لكن الدول اعتبرتها التزامات أدبية فقط

2. سلطة عقد الاتفاقيات: ثلاثة أنواع:

◦ اتفاقيات مسماة: ينص عليها الميثاق (مثل اتفاقيات المقر، المزايا والحسابات، واتفاقات الوصل مع الوكالات المتخصصة)

◦ اتفاقيات غير مسمة: لا ينص عليها الميثاق لكنها تدخل ضمن الاختصاص (مثل الاتفاقيات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية)

◦ اتفاقيات تشريعية: اتفاقيات مفتوحة تتيح الانضمام اللاحق وتستخدم لوضع تشريعات دولية (مثل التشريع العمالي لمنظمة العمل الدولية)

3. سلطة إصدار القرارات والتوصيات:

◦ غياب فصل السلطات: لا يعمل في المنظمات الدولية بمبدأ فصل السلطات، فقد تكون القرارات ذات طابع تشريعي، تنفيذي، أو قضائي

◦ التوصية: مجرد نصيحة أو دعوة غير ملزمة قانونياً تصبح إلزامية إذا قبلتها الدولة، وتكتسب قوة قانونية إذا صدرت بالإجماع

◦ القرار: أمر يتضمن قوة الإلزام

◦ الخلط الاصطلاحي: الميثاق يستعمل قرار و توصية دون تدقيق، فتدابير مجلس الأمن في الفصل السادس (تسوية سلمية) هي توصيات لكن الميثاق يسميه قرار، بينما تدابير الفصل السابع (تهديد السلم) هي قرارات ملزمة

◦ كما يستعمل توصية لقبول الأعضاء الجدد ووقف/فصل العضو و اختيار الأمين العام رغم أنها قرارات حقيقة

3. طرق التصويت.

◦ القاعدة العامة: العضو يتمتع بصوت واحد للأمم المتحدة (، تطبيقاً لمبدأ المساواة القانونية في السيادة. وتغلب هذه القاعدة في المنظمات السياسية

◦ استثناءات (في المنظمات الفنية):

◦ تعدد الأصوات: في منظمة العمل الدولية ، حيث يمثل كل دولة 4 مندوين، وكل مندوب صوت مستقل

◦ التصويت الموزون: في صندوق النقد الدولي، حيث يتم منح أصوات إضافية بناءً على الحصة المالية للدولة

◦ قاعدة الإجماع: تنسجم مع مبدأ السيادة، وتحتاج عدم انتراض أي عضو لاتخاذ قرار مهم